الجمهورية التونسية

كلمة الأستاذ منصف بوكثير
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
رئيس اللجنة الوطنية للطاقة الذرية

رئيس وفد الجمهورية التونسية المشارك في أشغال الدورة العادية السابعة والستين للمؤتمر العام

للوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيانا ،25 -29 سبتمبر 2023

السيدة الرئيسة،

يسعدني أن أتقدم إليكم أصالة عن نفسي ونيابة عن وفد الجمهورية التونسية، بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة العادية السابعة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية متمنيا لكم كل النجاح والتوفيق.

ونحن نرى في انتخابكم تعبيرا منا جميعا عن فائق تقديرنا لخبرتكم ولكفاءتكم التي نعرفها عنكم وأيضا تقديرا متجددا لبلدكم الصديق.

كما أتقدم بأحر التهاني لأعضاء المكتب واللجنة الجامعة متمنيا أن تكلل مجهوداتهم بالنجاح في تصريف المهام الموكولة إليهم.

كما يسرني أيضا أن أجدد عبارات التقدير والاحترام الكبيرين للسيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للجهود الكبيرة التي يبذلها من أجل المضي قدما في تحقيق الأهداف النبيلة والسامية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتطويرأدائها والحفاظ على إستقلالية الأمانة وحسن تسيير شؤونها.

و يسعدني أن أتوجه مجددا بأحر عبارات التهاني للسيد رافائيل ماريانو غروسي بمناسبة إعادة تعيينه مديرا عام للوكالة لولاية ثانية بإجماع كافة الدول الأعضاء وهو ما يمثل إقرارا منا جميعا لكفاءته ولقدرته التي نعرفها عنه ليواصل النهوض بأداء الوكالة بكل قدرة وتميز خدمة لمصالحنا جميعا متمنيا له مزيدا من النجاح والتوفيق.

السيدة الرئيسة

تدعم بلادي مختلف برامج وأنشطة الوكالة خاصة منها تلك المتعلقة بتعجيل وتوسع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع وفقا للمادة الثانية من نظامها الأساسي ونحن نأمل أن يتواصل التركيز على هذه المهام الأساسية للوكالة بشكل متوازن مع بقية مهامها الأخرى.

وبالنظر إلى تعدد مهام الوكالة وكثرة التحديات التي تواجهها في ظل استقرار الموارد المالية والبشرية في إطار الميزانية والموارد المالية الأخرى التي توضع تحت تصرفها فانه من غير المستبعد فقدان التوازنات المطلوبة سواء على مستوى المهام الأساسية أو المهام الإضافية.

وفي هذا الإطار فإن بلادي ترى أنه من المهم مواصلة المساعي الرامية إلى تطوير الإمكانيات المادية والبشرية للوكالة والكفيلة بتمكينها من متطلبات تنفيذ مهامها مع الحفاظ على دورها الأساسي في المساعدة على تنمية مختلف استخدامات العلوم والتكنولوجيا النووية مع توفير الدعم اللازم لمباشرة مهامها الأخرى خدمة لمصالح كافة شعوب العالم.

السيدة الرئيسة ،

لقد عملنا خلال العقود الماضية على أن تبقى تونس دوما شريكا مهما للوكالة تفي بكامل تعهداتها تجاهها وتشاركها مع بقية الدول الأعضاء في تنفيذ برامجها وكذلك تطوير آليات عملها.

وفي هذا الإطار فقد صادقت تونس وفي اجال مقبولة على كافة التعديلات التي أدخلت على نظامها الأساسي بما في ذلك تعديل الفقرة ألف من مادته الرابعة عشرة. وسوف لن ندخر جهدا

في سبيل المساهمة الفعالة بقدر ما نستطيع في دعم الوكالة لمواصلة الاضطلاع بالمهام النبيلة التي أحدثت من أجلها.

السيدة الرئيسة،

لقد استرعى انتباهنا ما ورد بتقرير المدير العام بخصوص البند 12 من جدول الاعمال المؤقت حول تعديل الفقرة ألف من المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي حيث تم التأكيد على ان " العملية الراهنة لاعتماد الميزانيات السنوية تستنزف موارد ضخمة من الأمانة ومن الدول الأعضاء على حد سواء" وذلك كنتيجة مباشرة لعدم دخول التعديل حيز النفاذ اخذا بعين الاعتبار ان 61 دولة فقط من بينها تونس صادقت على هذا التعديل الذي يقتضي دخوله حيز النفاذ مصادقة 118 دولة عضو.

وفي إطار قناعتنا ان لا أحد من الدول الأعضاء بالوكالة يرغب بالمساهمة في استنزاف موارد الوكالة وموارد دولته، فإننا ندعو بقية الدول التي لم تتمكن بعد من استيفاء إجراءاتها الداخلية المناسبة للمصادقة على هذا التعديل الى العمل على القيام بذلك في آجال معقولة.

السيدة الرئيسة،

لقد حرصت تونس منذ إحداث الوكالة على إرساء علاقات تعاون مستدام معها في عدة مجالات ونود في هذا الإطار التعبير عن ارتياحنا لمستوى التعاون القائم وعن رغبتنا في دعمه وتطويره.

وفي هذا الإطار اود التأكيد على ان تونس شاركت في تنفيذ عدد هام من أنشطة الوكالة ومشاريعها المتاحة والمتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وكذلك تلك المتعلقة بتعزيز الأمان

النووي والأمان الإشعاعي وبناء القدرات في مجال التأهب والتصدي للطوارئ النووية والاشعاعية سواء على المستوى الوطني او الإقليمي او الدولي.

ونحن نتطلع الى استمرار تنفيذ الوكالة لمشمولاتها في مجال تعزيز الأمان النووي والأمان الاشعاعي ومواصلة استشراف واقع وآفاق الأمان النووي اخذا بعين الاعتبار التطورات المستقبلية على صعيد التكنولوجيا النووية وخاصة التكنولوجيا المرتبطة بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة.

ففي هذا الإطار واخذا بعين الاعتبار تعدد التصاميم المقترحة للمفاعلات الصغيرة والمتوسطة والتي فاق عددها الثمانون تصميما هندسيا فانه من المناسب ان تتولى الوكالة تكثيف دراساتها لتحديد الإطار التشريعي والرقابي الكفيل بتشغيل هذه المفاعلات النموذجية واستصدار او تعديل معايير الأمان ذات الصلة وكذلك دراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأمان النووي والاشعاعي لتحديد مدى انطباقها على هذا الجيل الجديد من المفاعلات.

السيدة الرئيسة،

ان مخاطر استخدام مواد نووية او مشعة في حوادث الامن النووي أو أعمال التهريب والتخريب والجريمة لازالت قائمة ولا يمكن استبعادها وهي تهددنا جميعا. ولذلك، لا بد من الإعداد لتفادي حدوثها حفاظا على العاملين في مجال الطاقة النووية وعامة الناس والبيئة والممتلكات والأمن الوطني والعالمي بشكل عام. ونعبر، بعد دراسة تقرير الوكالة الخاص بالأمن النووي لعام 2023، عن ارتياحنا لكثافة وجودة الأنشطة والبرامج التي تتولى الوكالة تنفيذها.

وفي هذا الإطار اود ان اعبر عن شكرنا لأمانة الوكالة على المساعدة التي قدمتها لفائدة تونس لتامين القمة الفرنكوفونية التي احتضنتها بلادي بجزيرة جربة في نوفمبر 2022 في إطار برنامج الوكالة لدعم الفعاليات العامة الكبرى. ونحن نتطلع الى مزيد الرقي بهذا التعاون مع الوكالة في ميدان الامن النووي.

واود ان اعبر ايضا عن شكرنا لحكومة لولايات المتحدة الامريكية للدعم الشامل والمتواصل الذي تخص به مختلف هياكلنا الوطنية في إطار التعاون بين المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية ومكتب كشف وردع التهريب النووي بالإدارة الوطنية للأمن النووي بوزارة الطاقة بالولايات المتحدة الامريكية ونجدد تمسكنا بهذا التعاون والعمل على دعمه وتطويره.

السيدة الرئيسة،

تحرص الجمهورية التونسية على الوفاء بتعهداتها المالية تجاه الوكالة بقدر حرصها على الاستفادة من إمكانيات التعاون التي توفرها وذلك عبر تحمل قسطنا في تكاليفه سواء بتسديد مساهماتنا في الميزانية العادية أو في صندوق التعاون الفني وكذلك المساهمة الوطنية في تكاليف مشاريع التعاون الفني. وتتعهد تونس في هذا الإطار بدفع مساهمتها في صندوق التعاون الفني بعنوان السنة المقبلة وفقا للنسبة المحدّدة.

السيدة الرئيسة،

تعتبر تونس نظام الضمانات الذي تشرف على ادارته الوكالة الدولية للطاقة الذرية الالية الوحيدة لمراقبة الاسلحة، النووية ونزعها والحد من مخاطر انتشارها وضمانا للسلم والامن

العالميين ونحن نثني على العمل الذي أنجزته الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونتطلع الى دعمه وتعزيزه ونعبر عن ارتياحنا للمجهودات التي تم بذلها للحد من مخاطر التسلح النووي. ونجدد من جهة أخرى الدعوة إلى الإسراع بإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بمنطقة الشرق الأوسط وخاصة منها الأسلحة النووية.

السيدة الرئيسة،

لقد حرصت بلادي منذ إحداث الوكالة على إرساء علاقات تعاون مستدام معها. وقد تم خلال العقود الماضية تنفيذ عدة برامج هامة للتعاون ساهمت في تحقيق نتائج ملموسة في مجالات الصحة والفلاحة والصناعة وغيرها ونعبر عن ارتياحنا لمستوى التعاون القائم ونسعى لتطويره بما يخدم المصالح المشتركة.

ونظرا للدور المحوري الذي أصبحت تكتسيه العلوم والتكنولوجيات النووية، تصبو تونس إلى تحقيق تقدم جوهري في حوكمة المجال النووي من خلال وضع إطار قانوني ملائم وتحسين الإطار المؤسساتي له بما يتماشى مع الممارسات الفضلى في هذا المجال ويحقق أفضل استفادة من العلوم والتكنولوجيات النووية للتنمية المستدامة فضلا عن الرفع بصفة هامة من مستوى التعاون مع الوكالة.

السيدة الرئيسة،

في الختام أود أن أجدّد لكم التعبير ولكافة أعضاء مكتبكم والسيدات والسادة أصحاب المعالي رؤساء وأعضاء الوفود عن تمنياتي بنجاح مؤتمرنا هذا وأن اشكر مجددا كافة موظفي الوكالة لتفانيهم واقتدارهم في أداء مهامهم.

وشكرا على الاهتمام.